1- نظريات الإعلام:

النظرية: هي محصلة دراسات وأبحاث وملاحظات صاغت فيه إطارا نظريا علميا لما تحاول تفسيره، كما أن النظريات تقوم على كم كبير من التنظيم والافتراضات من خلال إجراء تطبيقات ميدانية وأهم ما يميز النظرية هو قدرتها على إيجاد تساؤلات جديدة للبحث. 1 أما بالنسبة لمفهوم الإعلام فقد تم تحديد مفهومه في المحاضرة الأولى.

وفيما يتعلق بنظريات الأعلام يقصد بها خلاصة نتائج الباحثين والدارسين للاتصال الإنساني بالجماهير بهدف تفسير ظاهرة الإعلام ومحاولة التحكم فيها والتنبؤ بتطبيقاتها وأثرها في المجتمع وترتبط النظريات الإعلامية بالسياسة الإعلامية في المجتمع من حيث مدى تحكم في الوسيلة من الناحية السياسية فرض الرقابة عليها وعلى المضمون الذي ينشر أو يذاع من خلالها. وفيما يلي عرض موجز لأهم نظريات الإعلام:

1- النظرية السلطوية: سادت في أوروبا خلال القرنين 16 و 17 إلى قيام الثورة الفرنسية يطلق عليها البعض بنظرية التسلط وهي أولى نظريات الإعلام حديثا و السلطة من أنظمة الحكم و التي تمثلت في الملك و الإمبراطور والديكتاتور الذي لا يؤمن بالحرية و لا بالديمقراطية و لا يسمح للشعب أن يشاركه في الحكم بصورة أو بأخرى و تستمد السلطة باعتبارها نظاما من أنظمة الحكم على فكرة الحفاظ إله مقدس و على الفكرة القائلة بأن الحاكم ظل الله وخليفته في الأرض و قد اعتمد عليه الملوك في الحكم و توارثه النبلاء و كما ارتكزت عليه الكنيسة لقرون عدة بأن تسيطر في بلدان كثيرة على الرأي والتعبير و بالتالي فإن الحقيقة لا تنبع من جمهور العامة و لكن من أذهان الخاصة و هؤلاء الحكماء و العلماء و قد اقتصر العمل الإعلامي على جهتين أساسيتين:

- الحاكم الفرد و الملك المستبد.
- الصفوة من رجال الأمة.

وهم بطبيعة الحال قليلون من حيث العدد و رأيهم ليس ملزما للحاكم نفسه و من ثم كانت السلطة هي وحدها صاحبة القرار لها الحق في ممارسة الرقابة الفعلية على العمل الإعلامي في أوروبا ،وصاحبة الحق في إعطاء تراخيص لمن يريد إصدار صحيفة وقد وضعت السلطة قيدا للممارسة الإعلامية كقيد الترخيص و قيد الرقابة و غيرها .

مبادئ النظرية السلطوية:

---

[1] هيثم الهتي: **الإعلام السياسي و الإخباري في الفضائيات**، دار أسامة، للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 56

- ضرورة قيام و خدمة وسائل الإعلام للسلطة.

- **قيد الترخيص**: يقصد به تقديم رخصة لمن يطمئن له الملك و تطور هذا النظام إلى أن وصل إلى حد الاحتكار قيد المحاكمة العامة كثير ما يقدم الشخص بتهمة الخيانة العظمى و تكون هذه التهمة على شكل انقلاب على الدولة و المشاركة بنظام هدام.

قيد الرقابة: إخضاع الناشرين و الطابعين لرقابة شديدة قيد التمويل السري و هو منح الأموال سريا لأصحاب الإعلام .

قيد الضرائب: تفرض الضرائب على كل من يتجرأ على الحديث و النقد و القصد هنا من هذه الضرائب هو إفلاس الجريدة تقليص أرباحها.

- حق السلطة في تنظيم المهنة و انتماءات لأفرادها .

- الحد من الحرية هذه الوسائل في التعبير و مناقشة ما تصدره السلطة من قرارات أو تقوم به من أعمال[2].

تعتبر النظرية السلطوية من أشد النظريات صعوبة في التطبيق حيث تعتبر كقيد بالنسبة للإعلام والإعلاميين.

2- النظرية الليبرالية:

وعلى عكس النظرية السابقة والنظام الإعلامي الذي يعمل في إطارها فإن نظرية الحرية تعبر أيضا وعاء الفكري للنظام الإعلامي الحر، وعلى عكس نظرية السلطة أيضا فإن الحرية تعطي الاعتبار الأول للفرد، الذي يمتلك القدرات الفعلية الكاملة اتخاذ القرارات السليمة دون وصاية من الدولة أو أجهزة السلطة و بالتالي فإن الفرد يجب أن تتاح له الحرية الكاملة في أن يعمل و فكر دون قيد مادام ذلك لا يتعارض مع حرية الآخرين .

ظهرت هذه النظرية في المجتمع الأوروبي نتيجة لتطورات فكرية ولأحداث سياسية واجتماعية ومن أهم هذه الأحداث نشوب الثورة الفرنسية عام 1789 الثورة المعلنة لحقوق الإنسان و التي كان لها مفهوم اقتصادي في قولهم دعه يعمل واتركه يمر3.

مبادئ النظرية الليبرالية:

- لا يقتصر باية حق الإصدار على الأفراد و الهيئات.

- ضمان حرية الصحف و تسهيل ممارستها.

---

[2] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، دار الكتب المصرية، القاهرة مصر، 2004، ص، ص 419-420.

[3] نور الدين بليبل: **مفاهيم إعلامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، 1995، ص 30.

- حرية الرأي و التعبير.
- عدم فرض قيد على الإصدار و التوزيع.
- لا دخل للسلطة في تسيير شؤون الصحيفة(المؤسسة) أو في ما تنشره الصحف.
- عدم فرض الرقابة على وسائل الإعلام.

لقد تعرضت هذه النظرية للكثير من الانتقادات، حيث أصبحت وسائل الإعلام تحت شعار الحرية تعرض الأخلاق العامة للخطر، و تقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر و تبالغ في الأمور التافهة من أجل إثارة و تسويق المادة الإعلامية التي لا ترقى إلى الذوق العام، كما أن الإعلام أصبح يحقق أهدافا للأشخاص الذين يملكون على حساب مصالح المجتمع و ذلك من خلال توجيه الإعلام لأهداف سياسية و اقتصادية و كذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية، و هنا يجب أن ندرك أن الحرية مطلوبة لكن شريطة أن تكون في إطار الذوق العام فالحرية المطلقة تعني الفوضى و هذا يسيء إلى المجتمع و يمزقه[4] .

3- نظرية المسؤولية الاجتماعية

هذه النظرية لا تشكل معلما بقدر ما تعتبر تعديلا أو تكييفا لمبادئ الحرية الإعلامية و توجيها لخدمة المجتمع في إطار أخلاقيات الممارسة المهنية التي تضمن في النهاية أسلوب للعمل و الأداء الذي يخدم حرية الفرد و المجتمع معا.

تعتبر مبادئها شعارا لكل المجتمعات والنظم بصرف النظر عن الفكر السياسي الذي ينتمي إليه و لعل البداية كانت تقرير لجنة هو تشير في عام 1947 التي اعترفت بفشل السوق الحرفي في تحقيق الوعد بحرية الصحافة و التوقعات المرتبطة بها لخدمة المجتمع و عدم قدرة الصحافة على تلبية الاحتياجات المعرفية و الاجتماعية و المعنوية و تدعيم السيطرة و توجه أفرادها و مؤسساتها.

تعتبر هذه الوظائف النظرية بالوظيفة الليبرالية في تنوير الجماهير و خدمة النظام السياسي و صيانة الحقوق المدنية و لكنها تعبر عن اعتقاده بأن وسائل الإعلام لم تقر بأداء واجباتها بالكفاية التي ينبغي أن تؤديه في الديمقراطية الصناعية الحديثة، و تقبل أيضا النظرية مهام خدمة النظام الاقتصادي و تحقيق الربح و لكنها تضعها في مرتبة ثانوية تلي الوظائف الهامة تفترض هذه النظرية أن الحرية بما في ذلك الصحافة لا يمكن تعريفها بمعزل عن مسؤولية ممارستها .

---

[4] عبد الله محمد عبد الرحمان: **الإعلام**، دار عالم الكتاب، 2004، ص 120.

ففي إطار هذه النظرية الجديدة تم وضع تعريف جديد لحرية الصحافة و الذي يرمي إلى تحويل الأساس النظري لحرية الصحافة من الفرد إلى المجتمع و ما كان ينظر إليه في ظل المذهب الليبرالي على أنه حق شخصي لحرية القول و أصبح في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية يمثل إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام و الحق في معرفة يمثل مذهب هذه النظرية خروجا عن الفكر التقليدي من ناحيتين .

الناحية الأولى: أن النظرية الليبرالية تفترض أنّ الحصول على لمعلومات الجديدة نتيجة طبيعة السوق الحرة المفتحة للمعلومات.

الناحية الثانية: أن النظرية الليبرالية نظرت إلى وسائل الإعلام لأغراض فردية و التي بدورها تشجع الاستخدام الإنساني لوسائل الإعلام على عكس ما ينظر إليها الآن أي أنها أدوات المصلحة العامة لا الفردية.

مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية [5] يلخص دينيس ماكويل المبادئ الرئيسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية و هي:

- هناك التزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضعية والتوازن.

- قبول هذه الالتزامات وتنفيذها يتطلب التنظيم المهني الذاتي لوسائل الإعلام في إطار القوانين و المؤسسات القائمة .

- يحب أن يتجنب وسائل الإعلام في النشر و الإذاعة ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة و العنف و الفوضى أو يثير الأقليات في المجتمع .

- تعد الوسائل الإعلامية بما يعكس تنوع الآراء في المجتمع وحق الأفراد في الرد والتعليق في مختلف وجهات النظر.

- الالتزام بالمعايير السابقة يجعل الجمهور والمجتمع يوقع إنجاز راقيا وبالتالي فتدخله في هذه الحالة يستهدف تحقيقا للنفع العام.

- يجب أن لا تقل مسؤولية الصحفيين أو لمهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع أو الإعلان تقوم النظرية المسؤولية الاجتماعية على أساس هو حرية حق و نظام و مسؤولية في وقت واحد .

---

[5] محمد عبد الحميد :المرجع نفسه، ص 424، 428

نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية: [6] هذه المبادئ لا تشكل إطارا نظريا ذا حدود وخصائص متميزة عن غيره من الأطر النظرية و لكنه تقليدية لمبدأ الحرية الفردية بما لا يجعلها تصطدم مع الحاجات و المتطلبات الاجتماعية للمجتمع الكل.

أو بمعنى أصح إدخال المشروع الفردي تحت مظلة المشروع المجتمعي دون أن تتعارض أو تتصارع مصالح الفرد مع المجتمع أو العكس.

[6] محمد عبد الحميد : المرجع نفسه، ص 425.